

Distr.: General
13 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ١٠٣ و ١٢٢ (ش) من جدول الأعمال

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية

لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لأستراليا وفرنسا وكندا وهولندا واليابان لدى الأمم
المتحدة والقائمين بالأعمال بالنيابة للبعثتين الدائمتين لفنلندا والمغرب
لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه البيان الوزاري المشترك تأييدا لمعاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية، الموجه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك (انظر المرفق). ونخبركم
بأنه، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شاركت ٧٤ بلدا في توجيه البيان المشترك.
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في دورتها
الخامسة والستين في إطار البندين ١٠٣ و ١٢٢ (ش) من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير جاري فرانسيس كوينلان

البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير جون ماكني

البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة



(توقيع) جان تالاس
نائب الممثل الدائم
البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير جيرار آرو
البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) تسونيو نيشيدا
البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لطفي بوشرة
نائب الممثل الدائم
البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير هيرمان شابير
البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأستراليا وفرنسا وكندا وهولندا واليابان لدى الأمم المتحدة والقائمين بالأعمال بالنيابة للبعثتين الدائمتين لفنلندا والمغرب لدى الأمم المتحدة

البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

نيويورك

- ١ - نؤكد من جديد، نحن وزراء الخارجية الذين أصدرنا هذا البيان، دعمنا القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي من شأنها أن تخلص العالم من التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وتساهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- ٢ - وفي هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الرابعة عشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نشدد على أن المعاهدة أداة رئيسية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وقد كانت المعاهدة جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات عام ١٩٩٥ التي وقعت عليها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، مما أتاح تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وقد أكد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، الأهمية الحاسمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر كعنصر أساسي في النظام الدولي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- ٣ - ونذكر أن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بموجب المادة الرابعة عشرة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الذي شهد حضوراً غير مسبوق على المستوى الوزاري، قد اعتمد، برئاسة ناجحة اشتركت فيها فرنسا والمغرب، بياناً بتوافق الآراء يرسم الخطوط العريضة لتدابير متسقة مع القانون الدولي تشجيعاً لمواصلة التوقيع والتصديق على المعاهدة. ولبدء نفاذ المعاهدة أهمية حاسمة بالنسبة للإطار الواسع لترع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. ونذكر أيضاً أن قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤ أعلن اعتبار ٢٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.
- ٤ - ونؤكد أن المعاهدة ستسهم إسهاماً كبيراً بتقييدها صنع الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وإلغاء استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه.

٥ - ونرحب بتحقيق المعاهدة انضماما عالميا تقريبا، بتوقيع ١٨٢ دولة وتصديق ١٥٣ دولة عليها حتى اليوم. ونرحب بعمليات التصديق التي وقعت منذ المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة، في عام ٢٠٠٩، لا سيما من قبل جزر مارشال وترينيداد وتوباغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين الدول الـ ٤٤ التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها ٩ دول لم تصدق بعد على المعاهدة.

٦ - ونهيب بجميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك دون تأخر، وخاصة البلدان التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. ومع أننا نقدر التطور الجديد الذي بدأ في بعض من الدول المدرجة في المرفق ٢ نحو التصديق، فإننا نشجع بقوة جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونعترف بالطائفة العريضة من الجهود الثنائية والمشاركة التي تبذلها الدول الموقعة والمصدقة لتشجيع ومساعدة الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على المعاهدة. ونلتزم فرديا وجماعيا بوضع المعاهدة محل اهتمام على أعلى مستوى سياسي، وبتخاذ تدابير لتيسير عملية التوقيع والتصديق، كما أوصي به في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تيسير هذه العملية عن طريق تقديم معلومات ومشورة قانونية وتقنية.

٧ - ونهيب بجميع الدول أن تواصل الوقف الاختياري للتفجيرات التجريرية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ويشكل التقيد الطوعي بهذا الوقف الاختياري خطوة نرحب بها وإن لم يكن لها نفس المفعول الدائم والملزم قانونا الذي يكون لبدء نفاذ المعاهدة. ونؤكد من جديد تقيدها بالالتزامات الأساسية المنبثقة من المعاهدة، ونناشد جميع الدول الامتناع عن الأفعال التي من شأنها أن تحبط الغاية والغرض من المعاهدة ريثما يبدأ نفاذها.

٨ - فالتجارب النووية التي أعلنتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، والتي أديننت على الصعيد الدولي، كما في قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، تسلط الضوء على الضرورة الملحة لبدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وإذ نشدد على ضرورة تسوية القضايا النووية بوسائل سلمية عن طريق التنفيذ الناجح للبيان المشترك المتفق عليه في إطار المحادثات السداسية الأطراف، وإذ نشير إلى أهمية الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، نطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إجراء أي تجارب أخرى وبالوفاء بالتزامها بالتخلي، بشكل كامل يمكن

التحقق منه وفقا للبيان المشترك، عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. ونلاحظ أن نظام التحقق من الامتثال للمعاهدة قد نجح في اكتشاف التجارب النووية المذكورة أعلاه.

٩ - ونرحب بالتقدم المحرز في تكوين جميع عناصر نظام التحقق الذي سيتمكن به التحقق من الامتثال للمعاهدة عند بدء نفاذها. وسنواصل تقديم الدعم المطلوب لاستكمال نظام التحقق بأعلى كفاءة وبأقصى فعالية من حيث التكلفة. كما أننا سنشجع التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات التحقق في إطار المعاهدة.

١٠ - وسيوفر نظام الرصد الدولي التابع لنظام التحقق للمعاهدة، فضلا عن مهمته الأساسية، فوائد علمية ومدنية للدول، بما في ذلك نظم الإنذار بأمواج تسونامي وربما نظم للإنذار بكوارث أخرى، عن طريق التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات الشكل الموجي والنويدات المشعة وغير ذلك من استخدامات البيانات. وسنواصل البحث عن السبل الكفيلة لتقاسم المجتمع الدولي هذه الفوائد على نطاق واسع وفقا للمعاهدة.

١١ - ونهيب بجميع الدول أن تبذل قصارى جهدها من أجل بدء نفاذ المعاهدة في وقت قريب. ونحن ملتزمون بتحقيق هذا الهدف.

البرازيل	الاتحاد الروسي
البرتغال	أذربيجان
بلجيكا	إسبانيا
بلغاريا	أستراليا
البوسنة والهرسك	استونيا
بولندا	إكوادور
بيرو	ألمانيا
بيلاروس	الإمارات العربية المتحدة
تايلند	أندورا
تركمانستان	أيرلندا
تركيا	أيسلندا
توغو	إيطاليا

العراق	تونس
فرنسا	الجيل الأسود
الفلين	الجزائر
فنلندا	جزر كوك
فييت نام	الجمهورية التشيكية
قبرص	جمهورية كوريا
كازاخستان	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
الكرسي الرسولي	جمهورية مولدوفا
كرواتيا	جنوب أفريقيا
كندا	جورجيا
كوستاريكا	جيبوتي
كولومبيا	الداغرك
لكسمبرغ	سان مارينو
ليختنشتاين	سلوفاكيا
مالطة	سلوفينيا
ماليزيا	سنغافورة
مدغشقر	السودان
المغرب	السويد
المكسيك	سويسرا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	سيراليون
النرويج	صربيا

هولندا	النمسا
الولايات المتحدة الأمريكية	نيكاراغوا
اليابان	نيوزيلندا
اليونان	هنغاريا
